مديرة تحرير مجلة بقية الله للوفاق:

الثورة الإسلامية أعطت المرأة هويتها الأصيلة

الوفاق
عبير شمص

في الذكرى السنوية السادسة والأربعين لانتصار الثورة الإسلامية في إيران لا بد من التأكيد أنه رغم التحديات والعوائق الخارجية التي تحاول قوى الاستكبار العالمي وضعها، استطاعت المرأة الإيرانية المسلمة من تحقيق طموحاتها وتطلّعاتها التي بذر نواتها الأساسية الإمام الخميني(قدس)، وهو الذي أحدث تحولاً كبيراً في الدور العملي للمرأة الإيرانية خصوصاً والمرأة المسلمة عموماً عبر طرح مجمل قضايا المرأة بعيداً من المقاربات التقليديّة، وحوّلها إلى رؤى ثورية تستند إلى الإسلام الأصيل وتساهم في النهوض بها، وهذا ما برز في دور المرأة في الثورة الإسلامية في إيران ثم في الصحوة الإسلامية، وللتعرف على كيفية إعطاء الثورة الإسلامية للمرأة هويتها الإسلامية الصحيحة وابراز أهميتها الكبرى في المجتمع في وقت لم يكن لها في الماضي ثمة دور مفترض في المسؤوليات العامة للمجتمع، حاورت صحيفة الوفاق الأستاذة في جامعة المصطفى (ص) العالمية ومديرة تحرير مجلة بقية الله نهى عبدالله، وفيما يلي نص الحوار:

الهوية الأصيلة للمرأة الإيرانية

تؤكد الأستاذة في جامعة المصطفى(ص) العالمية نهى نهى عبد الله أن الثورة الإسلامية أعطت الهوية الواقعية للمرأة محولةً إياها من إمرأة على شاكلة المرأة الغربية إلى عنصر فعال مؤثر، تفجّرت فيها مكامن القوة والمواهب والطاقات في كل مجالات الحياة، وهي بكامل عفافها ورصانتها وكرامتها، فهي بالرغم من أنها أمّ مربّية للأجيال، وزوجة صالحة، ومنبع للخيرات والفضائل، هي إنسانة قد دخلت معترك الساحة العلمية، أصبحت أستاذة في الجامعة، ومن أعضاء الهيئة العلمية، وتولّت الإشراف على مراكز إدارية ومؤسساتية، وشغلت العديد من المراكز الاجتماعية والثقافية، كما تولّت مناصب حكومية في الدولة، فكانت وزيرة دولة ومستشارة لرئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وهذا ما شهدناه في الحكومات المختلفة. وبما أنه من المنطلق الإنساني لا فرق بين المرأة وبين الرجل مطلقاً؛ فللمرأة دورها الفاعل في بناء المجتمع الإسلامي على كافة الأصعدة، لذا وفرت الثورة الإسلامية فرصةً تاريخية للمرأة الإيرانية من أجل التقدم وتعزيز مكانتها في بيئة آمنة وأخلاقية وعادلة، بعيداً عن التحديات التي تواجهها النساء في الدول الغربية، فالثورة من دون شك أحدثت تطوراً أساسياً في حياة المرأة الإيرانية، وطوّرت مكانتها الحقيقية، ووسعت من نطاق مشاركتها، إذ لم تشهد هذا الدور في التاريخ من ذي قبل، وهي التي قدّمت هوية المرأة الإيرانية الأصيلة إلى العالم".

وتعتبر الأستاذة نهى نهى عبد الله أن تكريس حقوق المرأة ومكانتها،على مختلف الصعد، هو أحد أبرز إنجازات الثورة الإسلامية الإيرانية، وتجلّى بعدم حصر مسؤولياتها ودورها في تكوين الأسرة في داخل المنزل؛ بل حثّها على الإسهام الفعّال في بناء الدولة وإدارة البلاد. وتكريسًا لهذا الدور، حضّ الدستور الإيراني المرأة أيضًا على المشاركة الفعّالة في القضايا السياسية، فمنحها حق الانتخاب والترشح للإنتخابات الرئاسية والبرلمانية، وتبوّؤ المناصب الحكومية الرفيعة".

المرأة رائدة في الثورة

تشير الأستاذة نهى عبد الله أنه بعد الثورة الإسلامية في إيران، لعبت المرأة دورًا مهمًا وبارزًا في دعم الحركة الثورية وتحقيق أهدافها. كانت المرأة في طليعة الحركات الاحتجاجية التي طالبت بالعدالة والمساواة، وشاركت بشكلٍ فعّال في المظاهرات والفعاليات السياسية التي سبقت الثورة. على سبيل المثال، شاركت النساء في العديد من المظاهرات الكبرى التي دعا إليها الإمام الخميني(قدس)، مثل المظاهرات التي اندلعت في ١٩٧٨ ضد النظام البائد، حيث كان للنساء دور حاسم في التعبئة الشعبية ضد الاستبداد. ودفعت هذه المشاركة الفعالة الإمام(قدس) للقول "أننا نعتبر نهضتنا وثورتنا مدينة للنساء" في دلالة واضحة على الدور الريادي للنساء اللواتي كن في مقدمة صفوف الثورة، هذا ولم يقتصر هذا التحول على المرأة الايرانية فقط، إنما امتدت بركات الصحوة الإسلامية خارج الجمهورية الإسلامية الإيرانية، إذ تلقفتها النساء المسلمات العطشى إلى المثل الإسلامية النبيلة فارتوين منها، وأصبحت الهويّة الإسلامية واحدة، والقدوة والنموذج، والسيدتان الزهراء وزينب(س) حاضرتان بينهن، فكراً وعملاً وسلوكاً ونهجاً، بعد أن كنّ في حالة من الضياع والشتات بسبب الأفكار الغربية الدخيلة المتسترة بشعارات الحرية حتى بزغ فجر الثورة الاسلامية محملاً للمرأة مسؤولياتها الكبيرة تجاه الأسرة والمجتمع والقيام بواجبها وبالدور المطلوب في التمهيد لدولة صاحب الزمان(عج) تجاه أسرتها ومجتمعها، استناداً إلى قيم الإسلام الأصيل في العدالة والإحسان، والدفاع عن الحريات، والمقدسات، ونصرة المستضعفين."

مشاركة فعالة

تشير الأستاذة نهى عبد الله بأنه منذ بداية الثورة، دُعمت المرأة بشكل كبير من قبل القيادة الإسلامية ممثلة بالإمام الخميني(قدس)، الذي أكد على أهمية مشاركة النساء في بناء المجتمع بعد نجاح الثورة. على الرغم من أن هناك تغييرات في بعض القوانين الاجتماعية بعد الثورة، إلا أن الدعم الذي حصلت عليه النساء في المجالات العلمية والاجتماعية كان واضحًا. في مجال التعليم، على سبيل المثال، زادت نسبة النساء في الجامعات الإيرانية بشكلٍ كبير بعد الثورة.

بالنسبة للبعد التربويّ والأسريّ، فقد كانت القيادة الإسلامية تؤمن بأهمية دور المرأة في بناء المجتمع من خلال تربيتها للأجيال القادمة. نتيجة لذلك، تم تشجيع المرأة على الانخراط في مجال التعليم بشكل أكبر، حيث أصبحت العديد من النساء معلمات ومديرات مدارس، مما ساهم في زيادة نسبة التعليم للفتيات في جميع أنحاء البلاد. في السنوات التي تلت الثورة، زادت أعداد النساء اللاتي التحقن بالتعليم الجامعي، مما أدى إلى تحسن مستوى التعليم في مختلف القطاعات، فيما يتعلق بشؤون الأسرة، عملت الثورة على تعزيز مكانة المرأة كأم وراعية للأسرة عبر وضع تشريعات تهدف إلى تحسين حقوق المرأة في الزواج والطلاق ورعاية الأطفال. وتم تعديل بعض القوانين المتعلقة بالزواج لتضمن حقوق المرأة، كما تم تحسين قوانين العمل التي ساعدت المرأة على التوفيق بين واجباتها الأسرية ومشاركتها في سوق العمل، مما سمح لها بتطوير مهاراتها المهنية دون التضحية بمسؤولياتها الأسرية، وبذلك، أصبح للمرأة في إيران دورٌ مركزي في تربية الأجيال الجديدة والمساهمة في بناء مجتمع متوازن، حيث تتناغم مسؤولياتها التربوية مع دورها في المجتمع والسياسة.

وتختم الأستاذة نهى عبد الله حديثها بالقول إننا إذا قمنا بالمقارنة بين المرأة الإيرانية، ونظيرتها في المجتمعات الأخرى –على الرغم من وجود نشاطات للمرأة في مجتمعات متعددة– فالمرأة الإيرانية من الناحية النظرية هي إمرأة آمنت بقدراتها وإمكاناتها في المشاركة والعطاء، وأنها بالقوة تملك استعدادات وقابليات تمكّنها من بلوغ مراتب لا يُستهان بها، ومن الناحية العملية، انتقلت هذه القوى إلى مرحلة الفعلية، وبرزت قدرات المرأة عبر مشاركتها في كافة الميادين العلمية والثقافية والتربوية والسياسية وغيرها، وهذا بفضل القيادة الحكيمة والمجتمع الواعي، ووفرت الثورة الإسلامية فرصة تاريخية للمرأة الإيرانية من أجل التقدم وتعزيز مكانتها في بيئة آمنة وأخلاقية وعادلة، بعيداً عن التحديات التي تواجهها النساء في الدول الغربية، وكل الإحصاءات والأرقام تظهر للصديق قبل العدو المكانة التي تعطيها إيران للمرأة.

وفرت الثورة الإسلامية فرصة تاريخية للمرأة الإيرانية من أجل التقدم وتعزيز مكانتها في بيئة آمنة وأخلاقية وعادلة

الدور الأميركي في الحرب على لبنان وتدميره.. بين التدخل المباشر والتلاعب السياسي

الوفاق
د. أكرم شمص

لطالما شكل لبنان ساحةً للصراعات الإقليمية والدولية، حيث تتداخل المصالح الدولية مع التركيبة السياسية الداخلية المعقدة. وفي هذا السياق، لعبت الولايات المتحدة دورًا محوريًا في الحرب التي شنها العدو الصهيوني على لبنان عام ٢٠٢٤، ليس فقط من خلال تقديم الدعم العسكري والسياسي، بل عبر السعي إلى إعادة تشكيل الواقع السياسي اللبناني بما يخدم أجندتها الاستراتيجية. ويهدف هذا البحث إلى تحليل الدور الأميركي في الحرب الأخيرة على لبنان، من خلال تسليط الضوء على محاور أساسية تشمل الدعم المباشر للعدو الصهيوني، ومحاولات تفكيك نفوذ المقاومة، والتدخل الأميركي في تشكيل الحكومة اللبنانية، وصولًا إلى سياسة الفرض والوصاية التي تعيد إنتاج التدخلات الاستعمارية السابقة.

أولًا: الدعم الأميركي المباشر للعمليات العسكرية للعدو الصهيوني ضد حزب الله

١- التعاون الاستخباراتي والعسكري

يشير استهداف مقاتلي حزب الله من خلال تفجير أجهزة "البيجر" إلى عملية استخباراتية إلكترونية معقدة، تدل على تعاون استخباراتي أميركي-صهيوني متقدم. هذا التنسيق ليس مستغربًا، حيث توفر واشنطن للعدو الصهيوني أدوات تكنولوجية متقدمة لتعقب واستهداف قيادات المقاومة. كما أن إهداء نتنياهو جهاز "البيجر" الذهبي لترامب كان بمثابة اعتراف غير مباشر بضلوع واشنطن في هذه العمليات النوعية، التي تمثل إرهابًا تقنيًا بغطاء أميركي.

٢- الإشادة الأميركية بالعدوان

تعليق ترامب على هذه العمليات بقوله "كانت عملية رائعة"، يعكس مستوى الدعم الأميركي للعدو الصهيوني، مؤكدًا أن السياسة الأميركية لم تتغير في منح الغطاء السياسي والدبلوماسي للعدوان على لبنان.

٣- ازدواجية المعايير الأميركية في تغطية العدوان

رغم سقوط آلاف الشهداء والجرحى جراء العدوان الصهيوني، لم تصدر واشنطن أي إدانة، بل على العكس، قامت بتبرير العدوان وشيطنة المقاومة اللبنانية، متبعة نمطًا إعلاميًا تضليليًا يقوم على:

- التغطية على المجازر بوصفها "عمليات دفاعية".
- تصوير حزب الله كتهديد دولي وليس حركة مقاومة شرعية.
- نقل النقاش من العدوان الصهيوني إلى "مستقبل لبنان بعد حزب الله"، وهو خطاب يهدف إلى تشريع العدوان وتبريره.

ثانيًا: استراتيجية واشنطن لتفكيك نفوذ المقاومة في لبنان

١- إعلان الهزيمة قبل تحققها

جاء تصريح نائبة المبعوث الأميركي مورغان أورتاغوس بأن "العدو الصهيوني تمكن من هزيمة حزب الله" كمحاولة لإعادة تشكيل الرأي العام اللبناني والدولي، رغم أن الواقع العسكري لم يكن يعكس هذه الصورة. هذه الاستراتيجية، المعروفة بـ "خلق واقع وهمي إعلاميًا"، تهدف إلى إضعاف الثقة في قدرة المقاومة على مواجهة العدو، وتهيئة الساحة السياسية اللبنانية للتنازل عن مكتسبات المقاومة.

٢- محاولة فرض حكومة لبنانية بلا مقاومة

عندما صرحت أورتاغوس بأن "واشنطن لن تسمح بمشاركة حزب الله في أي حكومة لبنانية مقبلة"، كانت تسعى إلى فرض معادلة سياسية جديدة تمهيدًا لعزل المقاومة سياسيًا بعد استنزافها عسكريًا. هذه الاستراتيجية سبق أن استخدمتها واشنطن بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري عام ٢٠٠٥، عندما دفعت باتجاه حكومة معادية لحزب الله، لكنها فشلت بسبب التوازنات الداخلية.

٣- إضعاف المقاومة داخليًا وخارجيًا

تصريحات أورتاغوس بأن "نفوذ حزب الله قد انتهى" تأتي في إطار حرب نفسية تستهدف بيئة المقاومة، عبر تصوير الأمر وكأنه حقيقة نهائية لا مجال لمراجعتها. ومع ذلك، فإن استمرار قوة حزب الله في المعادلة الداخلية والخارجية يؤكد أن هذه التصريحات لا تعدو كونها جزءًا من سياسة التضليل الاستراتيجي الأميركي.

ثالثًا: محاولات فرض سياسة الأمر الواقع على الحكومة اللبنانية

١-إعادة إنتاج الوصاية الأميركية

اختيار أورتاغوس قصر بعبدا كموقع للإدلاء بتصريحاتها ليس مجرد صدفة، بل محاولة لإعادة فرض الهيمنة الأميركية على القرار اللبناني. هذا يذكرنا بفترة ما بعد عام ٢٠٠٥، حين كانت واشنطن تفرض إملاءاتها عبر السفارة الأميركية في عوكر.

٢-إملاء الشروط السياسية على الحكومة اللبنانية

واشنطن لا تدعم العدو الصهيوني عسكريًا فقط، بل تسعى إلى استثمار نتائج العدوان سياسيًا، عبر فرض حكومة موالية لها في بيروت، تمامًا كما فعلت خلال مرحلة "١٤ آذار".

٣- استغلال الأزمة الاقتصادية كأداة ضغط

تعلم واشنطن أن لبنان يعيش أزمة مالية خانقة، لذا تستخدم هذه الورقة لإرغام القوى السياسية على تقديم تنازلات. عبر ربط أي مساعدات اقتصادية بشروط مثل إقصاء حزب الله من الحكومة وتقليص نفوذه داخل المؤسسات اللبنانية، تحاول واشنطن استخدام "الاقتصاد كسلاح سياسي".

٤-تداعيات تهديدات المبعوثة الأميركية مورغان أورتيغاس

رغم تصريحاتها القاطعة بمنع مشاركة حزب الله في الحكومة، إلا أن الواقع جاء مخالفًا لتوقعاتها، حيث تمكن الثنائي (حزب الله وحركة أمل) من دخول الحكومة بشراكة كاملة، وحافظا على وزارة المالية.

كما شهدت الأحداث موقفًا حازمًا من رئيس مجلس النواب نبيه بري، الذي ردّ على المبعوثة الأميركية بتأكيد موقفه تجاه الاحتلال الصهيوني وحق المقاومة. ورغم كل الضغوط والتهديدات الأميركية، لم يتغير أي إسم في التشكيلة الوزارية، بل تمت تسمية الوزير الخامس بموافقة الثنائي، ما يثبت أن القرار السياسي اللبناني لم يكن خاضعًا للإملاءات الأميركية، بل بقي تحت تأثير المعادلة الداخلية التي تفرضها المقاومة.

رابعًا: عودة سياسة "العصا لمن عصا" في فرض الإملاءات الأميركية

١- إبقاء لبنان تحت الوصاية السياسية الأميركية

تصريحات أورتاغوس تؤكد أن لبنان لا يزال ساحة صراع بين القوى الكبرى، إذ تريد واشنطن استخدامه كأداة ضد محور المقاومة، وليس كدولة ذات سيادة حقيقية.

٢- استخدام "السيادة اللبنانية" كغطاء سياسي

رغم كل الحديث الأميركي عن دعم سيادة لبنان، فإن الولايات المتحدة تمارس نفس سياسات التدخل المباشر، محاولة فرض حكومة موالية لها، بينما تسعى لإضعاف أي قوى لبنانية تعارض مشاريعها في المنطقة.

خامسا: كيف يجب على لبنان التصدي لهذا التدخل؟.

١. فضح التواطؤ الأميركي-الصهيوني إعلاميًا ودبلوماسيًا:

- يجب على القوى الوطنية والإعلام اللبناني فضح الدور التخريبي الذي تلعبه واشنطن في لبنان، ومحاولاتها فرض أجندتها عبر التدخلات السياسية.
- التحرك دبلوماسيًا نحو الدول الصديقة لشرح حقيقة الضغوط الأميركية ومحاولاتها فرض واقع سياسي يخدم العدو الصهيوني.

٢. التمسك بالمعادلة الذهبية: الجيش والشعب والمقاومة

-لا يمكن للبنان أن يحمي سيادته ويمنع الوصاية الأميركية إلا عبر التأكيد على حقه في المقاومة ورفض أي محاولة لتفكيك عناصر قوته.

-أي حكومة تتشكل بضغط أميركي، بهدف إقصاء المقاومة، لن تكون سوى نسخة جديدة من مشاريع الوصاية السابقة التي فشلت في فرض أجندة واشنطن.

الخلاصة: واشنطن تسعى لإعادة لبنان إلى عصر الوصاية

لبنان يواجه لحظة حاسمة في ظل استمرار التدخل الأميركي، الذي لم يكن يومًا لحماية سيادته، بل لاستخدامه كأداة في مشروع أميركي-صهيوني لإعادة رسم خريطة المنطقة. عبر الضغوط الاقتصادية والسياسية، تحاول واشنطن فرض حكومة تخدم أجنداتها، مستغلة الأوضاع الداخلية لفرض وصايتها من جديد. والخيار اليوم واضح: إما التمسك بالسيادة ورفض الإملاءات، أو الخضوع لمنطق التبعية حيث يصبح القرار اللبناني رهينة للمصالح الخارجية.